فعالية السياحة الحموية في ترقية السياحة البيئية ودورها في تحقيق التنمية السياحية في الجزائر

The effectiveness of physical tourism in promoting ecotourism and its role in achieving tourism development in Algeria

شهرزاد بورداش[1]*، محمد مداحي [2]

C Bourdache[1], M Meddahi[2]

[1] المركز الجامعي البيض، (الجزائر)، c.bourdache@cu-elbayadh.dz

[2] جامعة أكلي الحاج البويرة، (الجزائر)، m.meddahi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 18-12-2021 تاريخ القبول: 02-02-2022 تاريخ النشر: 31-03-2022

ملخص:

إن زيادة الاهتمام بالأنشطة السياحية ونمو الوعي لدى مختلف الجهات بأهميتها ودورها في تنمية اقتصاد الدول والنهوض به جعل قاعدة السياحة تتوسع لتشمل أنواع كثيرة ومتنوعة حسب توجهات السائحين ورغباتهم ومن أبرزها السياحة البيئية التي تعتبر ظاهرة جديدة تهدف إلى البحث والدراسة والتأمل في الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للإنسان، فالميزة التي يتيحها تطبيق السياحة البيئة هي ربط الاستثمار والمشاريع الإنتاجية للمناطق السياحية المحلية بحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي والثقافي الذي يعد المكون الأساسي للمنتج السياحي، وعليه فإن سياحة البيئية تلعب دور كبير في تحقيق التنمية السياحية حيث تسهم البيئة السليمة في توفير المناخ الخصب لتحقيق التنمية السياحية وهذه الأخيرة تسهم بقدر كبير في إعادة تنظيم وتجميل هذه البيئة وصيانتها. وذلك بتوجيه السياحة نحو المواقع المميزة بيئيا مع التأكيد على ممارسة سلوكات إبداعية ومسلية دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها.

كلمات مفتاحية: السياحة، السياحة البيئية، حماية البيئة، التنمية السياحية.

تصنيفات JEL : F0 ; F3 ; F4 ; F5

Abstract:

The increased interest in tourism activities and the growth of awareness among various parties of their importance and role in the development and advancement of the economy of countries made the base of tourism expand to include many and varied types according to the trends and desires of tourists, most notably ecotourism, which is a new phenomenon aimed at research, study and meditation on nature, plants and animals and providing comfort to humans The advantage offered by the application of eco-tourism is to link investment and production projects for local tourist areas with the protection of the natural environment and biological and cultural diversity, which is the main component of the tourism product. The latter contributes a great deal to the reorganization, beautification and maintenance of this environment. By directing tourism towards environmentally distinguished sites, with an emphasis on the practice of creative and entertaining behaviors without compromising the quality of the environment or affecting it.

Keywords: *Tourism, ecotourism, environmental protection, tourism development.*

Jel Classification Codes: *F0 ; F3 ; F4 ; F5*

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

شهدت صناعة السياحة نموا متواصلا على مدى العقود الأخيرة سواء من حيث المداخيل أو عدد السياح وهو ما كان له آثار اقتصادية اجتماعية ثقافية وبيئية طالت كل بقعة من بقاع المعمورة، ونظرا للتداخل والتواصل الكبير بين السياحة كنشاط وبين البيئة كمجال وإطار وبين استمرارية الحياة، أصبح النشاط السياحي البيئي من أهم وأقوى النشاطات السياحية كونه يقوم أساسا على حماية السمات والمادة البيئية والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية، والتنوع الحيواني والنباتي، إلى جانب المتعة والترفيه والاستطلاع. لذا برزت أهمية الاعتماد على البيئة الطبيعية وإيقاف الهدر البيئي وجعل نشاط السياحة صديقا للبيئة، وذلك من خلال إقامة المقاصد السياحية البيئية والمحميات الطبيعية وهو ما يسهم في تحقيق تنمية سياحية حقيقية ترتكز على بيئة سليمة ونظيفة.

-اشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن للسياحة البيئية أن تلعب دورا هاما في إحداث تنمية سياحية في الجزائر؟ وهل لذلك أثرا إيجابيا في صيانة البيئة الطبيعية؟**

ولكي نتمكن من الإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الحظائر والمحميات الموجودة في الجزائر؟
- ما المقصود بالتنمية السياحية؟ وما هي أشكالها؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين تنمية السياحة الحموية والبيئة؟
- ما هي آليات دعم السياحة البيئة لتحقيق التنمية السياحية في الجزائر؟

-أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها البالغة من الدور الكبير والمميز الذي تلعبه السياحة البيئية في المحافظة على الموروث الطبيعي والثقافي والتنوع الحيواني والنباتي والمحافظة على مقومات استمرارية الحياة، إلى جانب دورها البارز في إنعاش وتنمية السياحة على الصعيدين الداخلي والخارجي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وتوفير فرص العمل والتقليص من مشكلة البطالة، هذا وبالإضافة إلى دورها في تدعيم التفاهم والتواصل بين الشعوب والاهتمام بالتراث الحضاري والتعرف على القيم الثقافية، عدا عن كونها أداة لرفع مستوى الوعي البيئي والإرشاد في صيانة الطبيعة والآثار الثقافية.

-أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- إبراز الفوائد الاقتصادية والتنموية للسياحة البيئية؛
- توضيح الأثر الذي يتيحه تطبيق السياحة البيئية على التنمية السياحية؛
- تبيان العلاقة المتوازنة بين السياحة كنشاط والبيئة كمجال؛
- التأكيد على ضرورة النهوض بهذا النوع من السياحة وتنظيم عمليات ممارسته في ظل بيئة جزائرية ثرية غنية ومتنوعة؛
- التأكيد على ضرورة قيام المواطن والزائر بواجبه اتجاه البيئة الطبيعية وعدم إحداث أي أثر سلبي عليها كشكر وامتنان عما تقدمه له لأنها هدية الخالق لخلقه.

-**أقسام الدراسة:** قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: التأصيل النظري لماهية السياحة البيئية.

المحور الثاني: فعالية السياحة البيئية في إحداث تنمية سياحية بالجزائر؛

المحور الثالث: السياحة الحموية كأسلوب لترقية السياحة البيئية في الجزائر.

وقصد استكمال هذه الدراسة قمنا بعرض بعض النتائج المتوصل إليها وطرح بعض الاقتراحات.

2. التأصيل النظري لماهية السياحة البيئية:

تعتبر السياحة البيئية مفهوم حديث برز كخيار ملائم للحفاظ على الموروث الطبيعي والثقافي للبلدان، وعاملا مهما في تحقيق التنمية المستدامة التي تسعى جميع الأطراف لتحقيقها؛

1.2. ماهية السياحة البيئية وأهدافها:

إن أساس النشاط السياحي الموارد السياحية والإمكانات المادية والبشرية التي بدونها لا وجود له، والبيئة الجزائرية تعتبر بيئة غنية ومتنوعة، من حيث الثروات الطبيعية التي تجمع بين مناخات مختلفة، إلى جانب المعالم الحضارية والثقافية والأثرية التي تتميز بها.

1.1.2 تعريف السياحة بشكل عام: اجتهد الكثير من العلماء والمختصين والباحثين حول إعطاء تعريف موحد للسياحة، غير أن الآراء كانت متباينة كل حسب تخصصه وميوله، فقد نظر الاقتصاديون إلى السياحة من جهة الطلب على المعروض من الخدمات السياحية مثل الفنادق والشقق المفروشة والمخيمات وكل وسائل الإقامة والترحيل. أما علماء الاجتماع فيرون السياحة على أنها رغبة في التعرف على أنماط أخرى من العلاقات الاجتماعية وعادات وتقاليد شعوب أخرى. أما عن السياحة كظاهرة ثقافية فهي تظهر من خلال زيارة الأماكن الأثرية والمتاحف والمعابد وهو ما يؤدي إلى مزج ثقافات الشعوب والتعرف على عادات وتقاليد الأمم الأخرى، وبالنسبة لاعتبارات سياسية فهي أساس التواصل الدولي وربط للعلاقات الدولية والإنسانية بين الشعوب[1]؛

أما من جانب بعض الآراء الفردية لعلماء الغرب فقد عرف الألماني غوير فرويلر (Freuler Guyer) سنة 1905 السياحة على أنها ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق عن الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء وإلى مولد للإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، بالإضافة إلى نمو الاتصالات بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية والتي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وتقدم وسائل النقل. أما العالم السويسري هونزيميز رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين عرف السياحة على أنها مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، بحيث لا تتحول إقامته إلى إقامة دائمة ولا ترتبط بنشاط يحقق له ربح. أما من وجهة نظر جون ميشو وهو مسؤول في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي فقد عرف السياحة بأنها نشاط يحتوي على عمليتي إنتاج واستهلاك تحتم تنقلات خاصة بها خارج مكان الإقامة الأصلي ليلة على الأقل حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، اجتماعات، زيارة المقدسات الدينية، التجمعات الرياضية وغيرها. وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد بروما

سنة 1963 تعرف السياحة بأنها ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائم إلى مكان آخر خلال فترة زمنية مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 12 شهرا بهدف السياحة الترفيهية، أو العلاجية أو التاريخية أو أي نوع آخر من أنواع السياحة[2]؛

وتعتبر السياحة من الصناعات الهامة لما لها من أهمية كبيرة في دعم عملية التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، حيث أن مجالات السياحة وأنشطتها الخدمية المتنوعة وعلاقاتها بالتنمية المستدامة أصبحت مثار اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد، والجغرافيا والاجتماع والنفس والإدارة، وأصبحت مجال خصب لتوفير فرص للعمل وبذلك تساعد في حل مشكلة البطالة، وتساهم في حركة العمران، كما تساعد على تدفق العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال من الخارج، وتشكل مصدر هام من مصادر الدخل الوطني في الدول السياحية وخاصة إذا كانت كل هذه الأهداف في ظل بيئة سليمة ونظيفة تتمتع بكل مقومات وشروط الحياة[3]؛

2.1.2 تعريف السياحة البيئية: ظهر مصطلح السياحة البيئية "Eco-Tourism" منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، وهو مصطلح حديث نسبياً، جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، الذي يمارسه الإنسان محافظاً على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها، ويمارس فيها نشاطه وحياته، وهو في هذه الممارسة والحياة مسئول عن ما يفعله[4]؛

تعرف السياحة البيئية حسب الصندوق العالمي للبيئة بأنها السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضاراتها ماضيا وحاضرا. ويعتبر هذا النوع من السياحة هاما جدا للدول النامية لأنه يعتبر مصدر للدخل إلى جانب دوره في حماية البيئة والحفاظ عليها وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة[5]؛

كما يعرفها الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية على أنها السفر لزيارة المناطق الطبيعية العذراء نسبيا، للاستمتاع بالطبيعة وما يصاحبها من معالم ثقافية بروح من المسؤولية البيئية التي تكفل وتضمن الحفاظ على تلك الطبيعة وتقلل من تأثرها السلبي بالزيارة، وتوفر الفرصة للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية النافعة للسكان المحليين[6]؛

ومن بين التعاريف المتداولة أيضا حول مفهوم السياحة البيئية أنها تشمل كافة أشكال السياحة التي تحافظ على سلامة واستمرارية الموارد الطبيعة والمشيَّدة والثقافية من الناحية البيئية، الاجتماعية والاقتصادية. ومنظمة السياحة العالمية تعتبر السياحة البيئية تلك السياحة التي تتم ممارستها في المناطق الطبيعية العذراء للتمتع وزيادة التعرف بها[7]؛

من خلال التمعن في التعاريف الواردة أعلاه، نجد أن السياحة البيئية ترتكز على الموارد والمناطق الطبيعية والثقافية مع تحمل مسؤولية الحفاظ عليها وعدم المساس بالحياة الطبيعية للسكان الأصليين. وهي بهذا تساهم في تحقيق مفهوم السياحة المستدامة، وبالرغم من كون السياحة البيئية نشاط صغير إلا أنه سريع النمو ويرتبط ارتباطا وثيقا بالسياحة الثقافية والريفية.

3.1.2 ضرورة الاهتمام بالسياحة البيئية: السياحة البيئية نشاط يتصل بالأنشطة الأخرى فيأخذ منها ويعطيها وهي جسر عابر وناقل يتم من خلاله عبور الاقتصاد الوطني بل والعالمي من وضع معين إلى أوضاع أفضل، فهي وسيلة لدفع التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة في نفس الوقت، وتتمثل ضرورة السياحة البيئية في[8]:

- التوظيف البشري للعاطلين عن العمل في الدولة؛
- زيادة وتنمية الناتج القومي الإجمالي للدولة؛
- تحسين وزيادة الدخل القومي الإجمالي للدولة؛
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حصيلة النقد الأجنبي وحصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن ممارسة النشاط السياحي البيئي؛
- تطوير هيكل الإنتاج الوطني والمنتجات الوطنية وتأثيرها على توزيع أولويات الإنفاق والاستهلاك والادخار والاستثمار؛
- زيادة العائد والمردود الاقتصادي المتولد عن ممارسة أنشطة السياحة البيئية سواء للمشروعات أو الحكومات أو الأفراد العاملين في المشروعات السياحية؛
- تأثير السياحة البيئية على الثقافة الوطنية والشخصية الوطنية وعلى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأسر والجماعات؛
- تحسين أوضاع المستقبل المحتملة للسياحة البيئية والعمل على جني المكاسب من ممارسة السياحة البيئية كونها نشاط اقتصادي مهم وتأثيرها على تحسين البيئة وسلامتها.

4.1.2 مبادئ السياحة البيئية وشروط ممارستها: لقد وضعت الكثير من دول العالم مبادئ عديدة للسياحة وشروطا لممارستها نذكر منها[9]:

-توفر مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي للمنطقة؛

-إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا؛

-وضع قوانين صارمة وفاعلة لاستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في نفس الوقت؛

-دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا، وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم؛

-التعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية بتعاون مختلف القطاعات المختصة بالسياحة والبيئة معا.

أما عن الإجراءات العملية لتنظيم السياحة البيئية فلها معايير عدة منها[10]:

-احترام القوانين المحلية والإقليمية والعالمية المتعلقة بقضايا البيئة والمحافظة على التراث الحضاري؛

-مراعاة القدرة الاستيعابية وعدم تخطيها أو تجاوزها؛

-تنمية الوعي البيئي للسكان المحليين واختيار وسائل نقل غير ملوثة للبيئة؛

- تشجيع إعادة التدوير وإعادة التصنيع والزراعة العضوية.

5.1.2 أنواع السياحة البيئية: تسمل السياحة البيئية المناطق الطبيعية وبالذات المناطق المحمية بكل ما تحتويه من مقومات من مناظر طبيعية وتنوع حيوي (الحياة البرية- النباتية- البحرية) إلى جانب عناصر الموروث الثقافي والبيئي، وتتمثل نشاطات السياحة البيئية في[11]:

- المشي في الطبيعة والمشي الطويل؛
- مراقبة الطيور؛
- تصوير الطبيعة والتأمل في مناظرها؛
- سفاري الحيوانات البرية؛
- التخييم والمبيت في الطبيعة؛
- ركوب الخيل؛
- صيد السمك؛
- التجديف في الأنهار والمسطحات المائية؛
- التمتع بالمناظر البحرية؛
- الدراسات النباتية.

وللمحافظة على البيئة وثرائها يجب على السائح البيئي أن يكون أكثر وعي بأهمية ذلك ويجب أن تتوفر فيه جملة من الخصائص والمميزات نذكرها فيما يلي[12]:

- الرغبة الكبيرة في التعرف على الأماكن الطبيعية والثقافية؛
- الرغبة الشديدة في الحصول على الخبرة الحقيقية الشخصية والاجتماعية؛
- الحرص على تنظيم العملية السياحية وعدم تحبيذ توافد السياح إلى الأماكن بأعداد كبيرة؛
- قابلية التحدي وتحمل الصعاب ومشاق السفر؛
- التفاعل مع السكان المحليين والانخراط في ثقافتهم وحياتهم الاجتماعية والاندماج فيها؛
- سهل التكييف حتى مع وجود خدمات سياحية بسيطة؛
- يتحمل الإزعاج والمشي الطويل ويواجه الصعوبات بروح عالية وطيبة؛
- يحبذ إنفاق نقوده للحصول على الخبرة إلى جانب الحصول على الراحة.

6.1.2 أهمية السياحة البيئية وأهدافها: للسياحة البيئة أهمية بالغة كونها تمثل محرك قوي لدفع وتطوير البيئة والاقتصاد والثقافة على المستوى المحلي والدولي وتبرز أهميتها في[13]:

- توفير الموارد المالية لتطوير وصيانة التراث الطبيعي والحضاري في المنتزهات الدولية والمناطق المحمية؛
- رفع المستوى المعيشي للسكان المحليين؛
- إيجاد فرص عمل في قطاع السياحة أو في صيانة وإدارة الموارد البيئية؛
- تطوير الصناعات المحلية والحرف اليدوية والمنتجات الزراعية المحلية؛

-تطوير الفنادق والمطاعم والخدمات والنقل والمواصلات والاتصالات والإرسال التليفزيوني مما يعود بالنفع على السكان المحليين؛

-توفير الوسائل الترفيهية التي يمكن استخدامها بواسطة السكان المحليين؛

-رفع الوعي البيئي بين العاملين في قطاع السياحة والسكان المحليين؛

-قناعة القيادة السياسية بأهمية الحفاظ على الطبيعة وتوفير الموارد المالية اللازمة لها؛

- تحافظ على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلاً من أساليب المعالجة مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن والصحة والبيئة[14]؛

إن السياحة البيئية تعطي فرصا جيدة لعشاق الطبيعة للتمتع بجمالها واستكشاف أسرارها وأنظمتها البيئية، غير أنها تفرض وتحتم على المواطن والزائر حمايتها من أي أثر سلبي والمحافظة عليها بمشاركة المجتمعات المحلية بهدف الاستفادة اقتصاديا واجتماعيا، وبعدد من الزوار لا يؤثر على المنطقة لتحقيق ما يسمونه بأمن البيئة. ولذلك يمكننا القول أن الهدف الرئيسي للسياحة البيئية هو تطوير المجتمعات المحلية وإيجاد مصادر دخل للسكان الذين يقطنون المحميات الطبيعية أو حولها وبالتالي الوصول إلى التنمية المستدامة في المجتمع بأكمله[15].

7.1.2 الحظائر والمحميات الطبيعية قاعدة للسياحة البيئية: تعرف المحمية الطبيعية على أنها ساحة واسعة من الأراضي تخصصها الدولة بقانون لحماية المصادر الطبيعية المتوافرة ضمن حدودها، وتشمل أشكال الأرض الطبيعية وتضاريسها والمصادر الحيوانية والمصادر التاريخية والأثرية والثقافية. أما الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة فيحدد مفهوم المحميات بأنه الأقاليم التي تحتوي على نظام أو عدد من الأنظمة البيئية، التي بدورها تعطي فصائل النباتات والحيوانات والمواقع الجيولوجية فائدة خاصة من الجانب العلمي والتربوي والترفيهي أو التي توجد فيها مناظر ذات قيمة جمالية كبيرة[16]، وتهدف المحميات الطبيعية إلى صيانة الموارد الطبيعية الحية، والحفاظ على صحة العمليات البيئية في النظام البيئي، إلى جانب المحافظة على التنوع في مجموعات الكائنات الحية التي تتفاعل في إطار النظام البيئي والمحافظة على أداء أدوارها[17]؛

وقد بدأت الجزائر اليوم تدرك أهمية الحفاظ على البيئة وحمايتها، وتجسد ذلك في إقامة " مشروع السنوات العشر" سنة 1989 لحماية التنوع البيئي في البلاد، وإعطاء صورة أوضح لما تتمتع وتزخر به الحظائر الوطنية من ثروات طبيعية، حيوانية ونباتية ومواقع أثرية وحضارية، وقد حدد هذا المشروع وجوب إقامة عشر محميات خلال مدة العشر سنوات هذه على مساحة إجمالية تقدر بـ 35 ألف هكتار، وسبع حدائق عامة مساحتها 123 ألف هكتار، وأربع محميات مخصصة للصيد وأخرى شطية لحماية الأسماك والحيوانات البرمائية[18]؛

ويوجد في الجزائر (10) حظائر وطنية منها ثمانية (08) معترف بها في الشمال نذكر منها[19]:

-الحظيرة الوطنية لثنية الحد بتيسمسيلت: تعتبر هذه الحظيرة أول مكان محمي أنشأ في الجزائر، تم تأسيسها في 1923، تتربع على مساحة قدرها حوالي 3424 هكتار. تظهر بها غابة كثيفة من الأشجار الأرزية تمثل حوالي 87 % من إجمالي مساحتها. يوجد بها 450 صنف نباتي و289 نوع حيواني، منها الضربان، القط البري، الهدهد، العقاب الملكي. تعتبر هذه الحظيرة المنطقة الأرزية الوحيدة في الغرب الجزائري، كما تمثل الحد الجنوبي للمناخ المتوسطي، وهي الوحيدة في حوض المتوسط التي تنمو فيها أشجار الفلين على ارتفاع 1600 متر، كما تحوي موقع أثري يعود تاريخه إلى 8 آلاف سنة مضت؛

- حظيرة جرجرة بالبويرة: تقع هذه الحظيرة على بعد 120 كلم شرق الجزائر العاصمة، وتبلغ مساحتها 18550 هكتار، أعلى قمة بها هي قمة لالا خديجة ارتفاعها 2308 متر، وهي تحوي 1100 نوع نباتي و155 نوع حيواني، وتعد من أغنى المحميات بالطيور الجارحة إلى جانب بعض الحيوانات النادرة كقردة الماقوا، وتتميز بقدم أشجارها الأرزية الأطلسية؛

-حظيرة القالة بالطارف: تعتبر هذه الحظيرة أوسع حظيرة في شمال الجزائر، تقدر مساحتها بـ 76438 هكتار، وهي تبعد بـ 600 كلم شرقا عن الجزائر العاصمة، بها جبل الغرة ارتفاع أعلى قمة به يبلغ 1202 متر. تحوي هذه الحظيرة 964 نوع نباتي، 617 نوع حيواني، وحوالي 60 ألف رأس من البط، وتصنف ضمن المناطق الرطبة التي تهاجر إليها الطيور، إلى جانب مناظرها الخلابة، فهي بحرية، هضبية، صحراوي، وجبلية؛

-حظيرة بلزمة بباتنة: توجد هذه الحظيرة على مسافة 400 كلم شرق الجزائر العاصمة، وتتربع على مساحة قدرها 26250 هكتار، ويبلغ ارتفاع جبالها عن سطح البحر بـ 2178 متر، تحوي هذه الحظيرة 447 نوع نباتي، و309 نوع حيواني، منها 59 نوع محمي، تغطي أشجار الأرز فيها حوالي 12 % من مساحتها الإجمالية وهي المكان الوحيد الذي تنمو به أشجار الأرز في المناطق الصخرية، حيث يصل عمر بعض هذه الأشجار إلى 300 سنة، وتوجد بها 04 أشجار من نوع أرز الهمالايا. كما تتخلل هذه المحمية عدد من الأودية تصب شمالا مثل وادي كتامي، لامطرس، ومن شطوطها سبخة جندلي، شط قاداين، شط ذراع بولطيف، وشط البيضاء، وهي تأوي ما يناهز 67065 طائر مهاجر؛

-حظيرة قوراية ببجاية: توجد هذه الحظيرة في عاصمة الحماديين ببجاية، وقد صنفت من طرف اليونسكو كمحمية طبيعية. تقدر مساحتها بـ 2080 هكتار، إضافة إلى 7842 هكتار من المنطقة البحرية، تتوفر على ثروات حيوانية ونباتية تتعدى 2043 نوع ويعتبر بعضها من المحميات الدولية، مثل قردة الماقوا التي يتراوح عددها ما بين 150-500 قرد، ويبلغ عدد النباتات الموجودة بها حوالي 460 نوع منها 13 نوع من الطحالب، بالإضافة إلى 152 نوع من الطيور، 36 منها محمي، وكذلك 211 نوع من الأسماك. هذا عدا عن الموقع الطبيعي للحظيرة فهي مجمع لمعالم تاريخية تقدر بحوالي 13 موقع أثري منها قوراية، جزيرة لي بيزون، قبة سيدي تواتي، كاب كاريوا.

من خلال ما تقدم يتضح أن الحظائر والمحميات الطبيعية تلعب دور مهم في الحفاظ على التوازن البيولوجي للطبيعة وذلك لما تحتويه من تنوع حيواني ونباتي، كما تساهم في تحقيق التنمية السياحية

المستدامة من خلال تحقيق الاستقرار البيئي والمحافظة على الموروث الطبيعي بالإضافة إلى صيانة الموروث الثقافي والتاريخي.

2.2. النزل البيئية وأسلوب إدارتها وتشغيلها: ترتبط نشاطات السائح البيئي بالطبيعة والتراث التقليدي والثقافي والآثار، حيث تتركز اهتماماته في المقام الأول على مقومات الجذب الطبيعية ثم المكملة الثقافية، ومن تم الداعمة النزل البيئية.

1.2.2. تعريف النزل البيئية وأهدافها: تعرف النزل البيئية على أنها مكان للإقامة يعتمد على الممارسات والنشاطات البيئية السليمة، ويقدم نوعية جديدة من نظم الاستهلاك بأشكال مبتكرة، ويعمل على تشجيع الإنتاج، بحيث يحقق مجموعة واسعة المدى من أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، ويمكن قياس نجاح أي نزل بيئي من خلال مدى تحقيقه لمجموعة من الأهداف الأساسية نذكر منها[20]:

– أهداف حماية البيئة الطبيعية والموروث الثقافي: وذلك من خلال إتاحة الفرصة لممارسة التجارب والأنشطة الترفيهية المتوافقة مع الخصائص الطبيعية المميزة والموارد البيئية والثقافية، وحمايتها وإدارتها بما يضمن تحقيق عملياتها الإيكولوجية بأمان، إلى جانب زيادة الوعي لفهم خصائص أسواق السياحة البيئية؛

– أهداف التخطيط والإدارة: وتتجسد من خلال تصميم النزل بطريقة يعمل بها على صيانة وحماية القيم البيئية والتنوع الحيوي بالمنطقة، وكذا تحديد الاحتياج الفعلي من التنمية السياحية وتحديد المواقع المثلى لأنشطة السياحة البيئية التي سيتم ممارستها في نطاق النزل والمتفهمة للخصائص الطبيعية والثقافية للمناطق، بالإضافة إلى وضع إطار عمل لحماية وتخطيط وتنمية وإدارة وتسويق النزل كأحد مفردات السياحة البيئية، ووضع شروط ومعايير ومؤشرات لكل التجارب السياحية التي يرغبها الزوار، وخصائص الموارد، ومتابعة هذه المؤشرات بصفة دورية، والتدخل لاتخاذ الإجراءات الوقائية إذا لم تماثل هذه المؤشرات المعايير القياسية الموضوعة؛

– أهداف تنمية تجارب السياح: من خلال تحديد خطة لأنشطة الزوار التي يُراعى تحقيقها في كل منطقة فرعية، يتم تضمينها في المخطط المقترح للنزل وتعتمد غالباً على الموارد البيئية، كذلك حصر أنشطة السياح والخدمات والتسهيلات الإدارية في نطاقات محددة بهدف توفير الأبعاد المختلفة لتجارب السياحة البيئية، وحماية الموروث التاريخي بالمنطقة؛

– أهداف التعليم والتأهيل: وذلك بتوفير فرص التعليم ونقل المعرفة وخدمات نقل المعلومات للسياح، وتوفير أفكار معرفية وبرامج محددة عن الخصائص والعناصر المميزة بالمنطقة، واستخدام الموروث الثقافي المحلي للمنطقة كأحد أقوى وأهم العناصر في برامج التعليم ونقل المعرفة للسياح، بالإضافة إلى تجميع قاعدة بيانات عن الموارد الطبيعية والثقافية وكيفية متابعتها ومراقبتها وصيانتها وصياغة ذلك على شكل خطة تعليمية تثقيفية للزوار؛

– أهداف التصميم المستدام: وتتمثل في تقديم نموذج للتصميم البيئي المستدام، والإدارة البيئية مثل كفاءة استخدام الطاقة وأعمال الحماية والتوافق مع خصائص المواقع الأثرية والتاريخية، وإعادة تدوير المخلفات، تصميم خدمات وتسهيلات تتوافق مع البيئة المحيطة؛

– أهداف الجدوى الاقتصادية: وتتمثل في توفير موارد مادية تخدم عمليات الحماية والإدارة البيئية للمناطق الطبيعية، وتوفير فرص إضافية للعمل الذي يتطلب مهارات خاصة، وكذا استخدام التقنيات والخدمات والمرافق المحلية وعمليات التنمية، وتشجيع التداخل بشكل فعلي في صناعة السياحة البيئية.

2.2.2. إدارة النزل البيئية: تختلف إدارة النزل البيئية عن إدارة الفنادق التقليدية ويمكن توضيح أسلوب إدارة النزل في النقاط التالية[21]:

– من الأفضل أن يقوم مالك النزل بإدارة نزله البيئية بنفسه أو بواسطة شخص آخر معروف لديه ويثق به، فمعظم النزل البيئية تديرها أسر تجعل السائح يشعر وكأنه في منزله؛

– يجب على مدير النزل أن يجعل إدارة النزل تحت رقابته على الدوام وأن يتابع جميع تفاصيل التشغيل، ويضع في اعتباره فلسفة استدامة النزل لأن السائح مرتبط بالبيئة الطبيعة وبالنزل أيضا؛

– يجب على إدارة النزل التخطيط بحيث لا يبقى في غرفته لفترة طويلة خاصة في النهار لأنه جاء لمشاهدة الطبيعة والتراث التقليدي ومعايشتهما؛

– عادة ما يستيقظ السياح البيئيون مبكرا وخاصة الذين يشاهدون الطيور لذلك على إدارة النزل أن تجهز لهم كافة الخدمات المختلفة؛

– يجب على إدارة النزل البيئي أن تقوم بتدريب المرشدين السياحيين العاملين لديه بحيث يلمون إلماما تاما بالمحيط الطبيعي والثقافي وأن يتقنوا على الأقل لغتين منها اللغة الإنجليزية؛

– على إدارة النزل التنبه إلى أن السياحة البيئية ليست موسمية مثل سياحة التزحلق، والشواطئ بل تستمر طوال السنة لتكون مستعدة لذلك؛

– على إدارة النزل أن تقوم بتعريف ضيوفها بميزات بلدها وطبيعتها الحقيقية وذلك بتوفير المطبوعات الكاملة والمطلوبة؛

–يجب تبني ودعم البرامج التعليمية عن النظافة للزبائن والناس عامة وتوعيتهم بالتقليل من القمامات؛

– على إدارة النزل أن تقوم بالتسويق والترويج الجيدين للنزل.

3.2.2. تشغيل النزل البيئية: حتى يكون تشغيل النزل البيئية تشغيلا جيدا لا بد أن يتوافق مع أهداف السياحة البيئية التي تتجلى في حماية البيئة وتنميتها تنمية مستدامة، وإشراك السكان المحليين في منافعها اقتصاديا واجتماعيا، وتحقيق غاية الزوار وهي الاستمتاع والتعلم وتقدير الطبيعة لذاتها، ويمكن تحقيق ذلك فيما يلي من وسائل التشغيل[22]:

– الماء: يجب أن تستغل المياه بطريقة عقلانية خالية من التبذير وذلك بتوعية النزلاء وتشجيعهم على الاقتصاد في الماء وتذكيرهم بذلك، تغيير المناشف وأغطية الفرش، استخدام منظفات رفيقة بالبيئة، تجنب استعمال ماء الشرب الثمين لري الحدائق، برك السباحة من المرافق الجذابة للنزل لذلك لا يجب إضافة

الكثير من الكلور إلى مياهها إذ يمكن المحافظة على نظافتها من خلال تغطيتها وإن لزم الأمر توفير بعض التجهيزات لذلك؛

– المعالجة والتخلص من المخلفات: يجب التخلص من القمامات والنفايات بطريقة تسمح بحماية البيئة والمحافظة عليها ويكون ذلك بتحويل القمامة المتحللة لتسميد الأرض وغير المتحللة تدفن في عمق الأرض اللاهوائي، اختيار المواد غير الضارة بالبيئة عند شراء مواد وأدوات التنظيف والصيانة، استخدام الغاز للثلاجة والمكيفات الأقل ضررا بطبقة الأوزون، تخصيص أماكن لرمي القمامات للمحافظة على نظافة البيئة نسبيا، تنظيم حملات للنظافة يساهم فيها السياح والمجتمعات المحلية؛

– ترشيد الطاقة: يتحقق ذلك بالقيام ببعض التصرفات قد تكون أحيانا بسيطة منها إغلاق جميع أجهزة الإضاءة والتكييف عن الأماكن والغرف غير المشغولة، عدم استخدام المكيفات إلا في الحالات الضرورية والاكتفاء بالتهوية الطبيعية، الاستفادة من الطاقة الطبيعية في التسخين أو التدفئة والاستفادة من حركة الرياح والأشجار في تلطيف الجو، استخدام مصابيح الإنارة الدائمة للمطبخ والمطعم والحمامات ولربما تكون تكلفتها عالية لكنها سترد من خلال تخفيف استهلاك الطاقة على مدى سنة أو سنتين من الاستعمال؛

– الغداء والنقل: دائما ما تكون النزل البيئية بمناطق بعيدة لذلك يجب أخذ الاحتياطات اللازمة لتحقيق الاكتفاء وشراء المؤن من المجتمعات المحلية، كما يمكن تخصيص أراضي قريبة من النزل وزراعتها لهذا الغرض، وتربية النحل والأرانب، بالإضافة إلى تأجير مختلف وسائل النقل التي تحتاجها من المجتمعات المحلية؛

من خلال ما تقدم يتضح أن النزل البيئية هي أداة داعمة لتحقيق السياحة البيئية، والتي تتطلب إدارة وتشغيل جيد يضمن القيام بجميع الممارسات والنشاطات البيئية ويهدف للوصول إلى مفهوم التنمية السياحية المستدامة.

3. فعالية السياحة البيئية في إحداث تنمية سياحية بالجزائر: لقد توسعت قاعدة السياحة وأصبحت تشمل السياحة البيئية، هذه الأخيرة تفرز آثار إيجابية تنعكس على البيئة والسكان المحليين على الصعيد المادي، الاقتصادي، الثقافي، والاجتماعي، وهو ما يؤدي إلى حدوث تنمية سياحية حقيقية مع الحفاظ على الموروث الطبيعي والثقافي.

1.3. تنمية السياحة الجزائرية: إن إنماء قطاع السياحة والنهوض به يتطلب الارتقاء والتوسع في تقديم الخدمات السياحية والعمل المستمر والمنظم لإنعاش هذا القطاع وهو ما يندرج ضمن مصطلح التنمية السياحية.

1.1.3 تعريف التنمية السياحية وأهدافها: لقد اختلفت التعاريف المرتبطة بالتنمية السياحية حيث يرى البعض أنها تحقيق زيادة مستمرة في الموارد السياحية أو في الإنتاجية السياحية، إلا أنها لا يمكن أن تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط أو أجزاء منه ببناء فنادق وقرى سياحية في مناطق مختلفة، بل يجب أن تمتد لتشمل كل من العرض والطلب السياحيين لإشباع رغبات السائحين والوصول إلى أهداف

معينة وطنية وقطاعية وإقليمية. والتنمية السياحية هي التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وبناء وتشيد مراكز سياحية تلبي رغبات السائحين وتتضمن مختلف الخدمات التي يحتاجون إليها أثناء إقامتهم بها وبالشكل الذي يتناسب مع القدرات المالية لمختلف فئات السواح. فهي تتضمن كل الخطط والبرامج والمشروعات التي تهدف إلى إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية للدول، وتحسين إنتاجية القطاع السياحي فيها[23]؛

وهناك عدة عوامل أدت إلى إحداث هذا المفهوم والتي تسعى مختلف الأمم والشعوب إلى تحقيقها وهي[24]:

– تعد السياحة نشاطا اقتصاديا، أي أن الدخل يتزايد في الدول السياحية التي تستطيع توفير معظم خدمات صناعة السياحة؛

– تتأثر صناعة السياحة بعامل التكاليف، فتزايد أسعار السفر والخدمات السياحية ينتج عنه ضعف إقبال الزوار؛

– خاصية التغيير الكبير للطلب السياحي الذي يتأثر بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بطبيعتها وحجمها؛

– عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين كما في العديد من الصناعات، وخاصة أن الموسم السياحي يتسم بالموسمية، مما يعني عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة؛

– صعوبة استقطاب السياح وجذبهم مرة أخرى لنفس الأقاليم السياحية، نظرا لكثرة المغريات السياحية في العالم.

وتتنوع أهداف التنمية السياحية فهي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة تضم عدة عناصر مرتبطة ببعضها البعض ومتداخلة تقوم على محاولة الوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي بطرق علمية وتكنولوجية، كما توجد أهداف أخرى محددة سواء في المجال الاقتصادي الاجتماعي والبيئي وكلها تساعد على تدعيم الارتباط بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى[25].

2.1.3 مكونات التنمية السياحية: تتكون التنمية السياحية من عناصر عدة أهمها[26]:

– عناصر الجذب السياحي: وهي تتمثل في العناصر الطبيعية (مثل المناخ، الغابات) وعناصر من صنع الإنسان، كالمنتزهات، المناطق الأثرية والتاريخية؛

– النقل: بمختلف أنواعه البري، البحري والجوي؛

– أماكن النوم: سواء التجاري منها كالفنادق أو أماكن النوم الخاص مثل بيوت الضيافة وشقق الإيجار؛

– التسهيلات المساندة: بجميع أنواعها كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والأشغال اليدوية والبنوك وغيرها؛

– خدمات البنية التحتية: كالمياه والمجاري والكهرباء و الاتصالات ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية السياحية وتنفذ عادة من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص أو الاثنين معا.

3.1.3 أشكال التنمية السياحية: تأخذ التنمية السياحية أشكالا مختلفة نذكر منها[27]:

– تطوير المنتجعات السياحية: يركز هذا النوع من التنمية على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام؛

– القرى السياحية: يعتبر هذا الشكل من السياحة منتشر جدا في أوروبا وقد بدأ ينتشر في العديد من دول العالم، ونموذج الحياة في القرية يختلف عن الحياة في المدن وهذا ما يستهوي سكان المدن حبا في التغيير والبساطة. وقيام القرى السياحية يعتمد على وجود عنصر الماء (الشاطئ)، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، الأسواق والمناطق التجارية، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، أنشطة رياضية وترفيهية؛

– منتجعات المدن: يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج استعمالات الأراضي المخصصة للمنتجعات وبرامج التنمية الاجتماعية المنتظرة، مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات إلى وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية؛

– منتجعات العزل: هذا النوع من المنتجعات أصبح من المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، وهي تتميز بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشموليتها، وعادة ما يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة كالجزر الصغيرة، الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة؛

– السياحة الحضرية: هي نوع من السياحة الدارجة والمعروفة، توجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيد في المنطقة، وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءا لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة، وتخدم السكان القاطنين بالمنطقة والسياح القادمين إليها، وقد أخذت بعض الحكومات حاليا على عاتقها مهمة تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية كالمواقع التاريخية والمعالم الأثرية وذلك لتحقيق هدفين هما إشباع رغبات وحاجات السكان المحليين وجلب واستقطاب السواح إلى المدينة في نفس الوقت؛

– سياحة الرياضة البحرية: هذا النوع من السياحة يعتمد على وجود البحار أو البحيرات، حيث تختلف المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة والمتمثلة في الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب وغيرها من الممارسات الأخرى؛

وقد أسندت مهام تنفيذ ومتابعة عملية التنمية السياحية إلى هيئة عمومية تسمى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة والتي تتولى على وجه الخصوص اقتناء وتهيئة وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية المعدة لإنجاز المنشآت السياحية[28].

2.3 مساهمة السياحة البيئية في تحقيق التنمية السياحية: تسعى معظم دول العالم إلى تحقيق مفهوم التنمية السياحية، والطريق السريع والفعلي لتحقيق هذا المسعى يكمن في إبراز المعالم الجمالية البيئية

واستغلال الطبيعة والموارد البيئية والتراث الثقافي بطريقة سليمة تضمن المحافظة عليها في صورة بيئة سليمة ونظيفة.

1.2.3 التنمية السياحية وعلاقتها بالبيئة: السياحة نشاط كباقي الأنشطة الأخرى لها آثار إيجابية وأخرى سلبية على البيئة، فالسياحة تعود بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير والإجراءات التي تأخذ لحماية البيئة والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية، ونتيجة لانتشار الوعي وزيادة الاهتمام بهذا القطاع أصبحت حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية تحتل الهدف الأول تم يأتي بعدها الترفيه والسياحة كهدف ثاني، من إنشاء وتنمية الحدائق الوطنية وإحداث المحطات والمؤسسات الإيوائية السياحية بالشواطئ والجبال وأنواع أخرى كثيرة من المناطق المحمية. وقد أصبحت المناطق الطبيعية عوامل الجذب الرئيسية لنوعين من السياحة هما السياحة الطبيعية والسياحة الإيكولوجية ويوجد نوعان من السياحة الإيكولوجية هما السياحة ذات الأساس البحري وسياحة تجمعات الحيوانات البرية، حيث أن هذا النوع من السياحة يدر موارد مالية مباشرة تفوق تكلفة صيانة الحدائق وتنميتها كما أنها تحفز العمالة والتنمية الريفية في المناطق المجاورة، وقد أصبح الجمهور في تلك المناطق على وعي متزايد بأن الحماية البيئية تزيد من مكاسبه الاقتصادية عن طريق زيادة عدد الزائرين، كما أن جاذبية التراث التاريخي والثقافي يشجع السلطات على حمايته والمحافظة عليه من خلال عمليات الإنقاذ لهذه المواقع والجهود المبذولة لتوفير الحماية المنتظمة للأماكن الفنية والثقافية، ولهذا تعتبر تنمية السياحة بمثابة القوة الدافعة وراء إنشاء القرى السياحية والمنتجعات الصحية الصيفية والشتوية وهو ما يوفر مرافق البنية الأساسية كإمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي والطرق والكهرباء. كما أن نمو سياحة المزارع أو ما يعرف بالسياحة الريفية في بعض البلدان أدى إلى الحد من الهجرة المفرطة من الريف إلى الحضر[29]؛

لذلك من الضروري أن تكون العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكافلية وعلاقة توازن دقيق بين التنمية وحماية البيئة، كما يجب التأكيد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو بالبيئة أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية، التي تعتبر عامل جذب أساسي للسياحة. كما يجب على المجتمعات المحلية والدولية اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ عليها كما يعتبر التخطيط طويل الأجل والسليم بيئيًا شرطًا أساسيًا لإقامة توازن بين السياحة والبيئة لكي تصبح السياحة نشاطًا إنمائيًا قابلا للاستمرار[30]؛

2.2.3 التنمية السياحية وصيانة البيئة الطبيعية: إن التنمية المطلوبة سياحيا هي التنمية المستدامة التي تعرف على أنها تنمية تستجيب لتلبية حاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى،[31] فلهذا النمط من التنمية السياحية أثر إيجابي في صيانة البيئة الطبيعية، ويمكن توضيح وتحديد أثر التنمية السياحية في صيانة البيئة الطبيعية من خلال التعرف على أهداف التنمية السياحية ونتائجها ومدى انسجامها مع هذا المفهوم كما يلي:

– تنطلق التنمية السياحية من عملية مسح شامل لجميع المصادر السياحية للبيئة بغية وضع خطط كفيلة باستغلالها، ويتحقق مبدأ صيانة البيئة الطبيعية من خلال النظرة الشاملة لعناصرها المختلفة والإيمان بوجود ترابط تام بين هذه العناصر واعتبارها عناصر متداخلة ومتكاملة تؤثر وتتأثر ببعضها؛

– هدف التنمية السياحية المتمثل بتلبية الحاجات السياحية للجيل الحالي والأجيال القادمة يلتقي مع المبادئ المطلوبة لصيانة البيئة والمتمثلة بالابتعاد عن الأنانية والإيمان بأن الطبيعة وثرواتها ليس ملكا للجيل الحالي بل للأجيال القادمة حق فيها، لذا لابد عند استغلالها التفكير في الأجيال المقبلة ونصيبهم من هذه المصادر؛

– إن العنصر الهام في التنمية السياحية هو الحفاظ على البيئة ومصادرها الطبيعية التي تشكل رأس مال التنمية السياحية كما أن صيانة البيئة الطبيعية تعتمد على حمايتها وسلامتها والتي تعني التفكير والسعي للحفاظ على سلامة واتزان الطبيعة إما بشكل طبيعي أو عن طريق تدخل الإنسان، بحيث تبقى الطبيعة ذات فائدة مستمرة للإنسان دون حدوث أي خلل في اتزان مكوناتها الطبيعية. وتعد مشاريع التنمية السياحية الخاصة بإنشاء المحميات والحدائق الوطنية التي تشهدها الكثير من دول العالم من أهم اتجاهات حماية البيئة الطبيعية. فقد أصبحت المناطق الطبيعية عوامل جذب رئيسة تشكل الأساس لما يعرف بالسياحة الطبيعية أو السياحة البيئية، التي تدر مبالغ مالية مباشرة تفوق تكاليف صيانة الحدائق وتنميتها؛

– تحقق التنمية السياحية عوائد سياحية كبيرة للدول والأقاليم التي من الممكن أن تخصص مبالغ من تلك العائدات لإزالة آثار تدمير البيئة الطبيعية وللمشاريع الخاصة بحمايتها وصيانتها؛

– للبيئة الطبيعية دور كبير في تحقيق التنمية السياحية كما أن للتنمية السياحية دور في إعادة تنظيم وتجميل هذه البيئة وصيانتها، وذلك لأن حماية البيئة الطبيعية وتجميلها تعد من ضرورات التنمية السياحية؛

– تهدف التنمية السياحية إلى رفع المستوى المعيشي للسكان وتطوير البنية التحتية للأقاليم السياحية ورفع الوعي البيئي للمواطنين في تلك الأقاليم ؛

– إن للتنمية السياحية دور مهم في خلق التوازن بين مختلف أقاليم الدولة، وهذه الظاهرة تخدم صيانة البيئة الطبيعية، ففي الغالب تتجه التنمية السياحية نحو المناطق الريفية التي تملك بيئاتها الطبيعية إمكانات سياحية لاستغلالها عبر التخطيط الطويل الأجل والسليم بيئيا، لإقامة التوازن بين السياحة والبيئة ولكي تصبح السياحة نشاطا إيجابيا قابلا للاستمرار منسجمة بذلك مع مفهوم صيانة البيئة الطبيعية. كما أن تنمية المناطق الريفية يحد من هجرة السكان إلى المراكز الصناعية والحضرية ويقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا النزوح؛

– وجود انسجام بين العوامل التي تساعد على ازدهار النشاط السياحي وتحقيق التنمية السياحية والعوامل التي تساعد على صيانة البيئة الطبيعية؛

وجود انسجام بين مشاكل البيئة وتدهورها ومشاكل التنمية السياحية، فتلوث البيئة الطبيعية تجعل الحركة السياحية تتراجع رغم توفر الإمكانات السياحية الطبيعية والبشرية المناسبة جدا لازدهار السياحة، ولذلك فإن المحافظة على البيئة الطبيعية ضمان لتطور السياحة ولصيانة البيئة.

– رغم التأثير الايجابي الكبير للتنمية السياحية على صيانة البيئة الطبيعية إلا أن النشاط السياحي إن لم يمارس وفق تخطيط سياحي مبرمج وسليم يكون له آثار سلبية على البيئة متمثلة بالدرجة الأولى بتلوث المناطق السياحية، تلوث المياه الساحلية ومياه الأنهار والبحيرات والغلاف الجوي، وظهور مشكلة التخلص من القمامة والفضلات والضغط على الخدمات.[32]

3.2.3 مزايا وفوائد اقتصادية وتنموية للسياحة البيئية: للسياحة البيئية مزايا اقتصادية وتنموية عديدة منها:[33]

– خلق فرص العمل من إنشاء للمرافق السياحية وإعداد المرشدين السياحيين وتنوع الاقتصاد المحلي في المناطق السياحية الريفية؛

– تدعيم التواصل الثقافي والتفاهم بين الشعوب؛

– خلق المرافق الترفيهية؛

– حماية التراث الطبيعي؛

– إعطاء الفرصة لتوطيد وتثبيت استدامة العمليات البيئية الطبيعية أو عمليات النظام البيئي الطبيعي عن طريق حماية الموارد البيئية، من خلال حفظ الاستقرار والتوازن البيئي ووقايتها من الانقراض؛

– تساهم السياحة البيئية في دعم اقتصاد المناطق الريفية وذلك بإزالة المعوقات التي تعتري الفعالية السياحية لهذه المناطق، وإبراز المقومات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي، وتكامل المنتج السياحي بحيث يكون متناسبا مع المواصفات المطلوبة، بجانب تناسب أسعار المرافق السياحية ومنافستها للمرافق الأخرى داخليًا وخارجيًا؛

– تساعد السياحة البيئية على التنمية الإقليمية للدولة باعتبارها مصدرا للدخل بالنسبة للسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي، مما يقلل فجوة الأجور بين الأقاليم المختلفة، ويعمل على ارتباط السكان بأرضهم، وزيادة فرص العمل للإطارات المحلية، ويساعد على التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة، مما يقلل الضغط على الخدمات في المدن الكبيرة في مجالات التعليم والصحة والإسكان، فضلا عن مشكلات البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية.

– للسياحة البيئية دور هام وفعال في حماية السمات والموارد البيئية والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية والحياة البرية والبحرية، لذلك يستوجب توفير مختلف وسائل الدعم الكافية لتطويرها من القطاع العام والخاص.

3.3 وسائل دعم السياحة البيئية وتحقيق التنمية السياحية:

هناك عدة وسائل تعمل على دعم السياحة البيئية من جانب القطاع العام والقطاع الخاص نوضحها فيما يلي[34]:

1.3.3 القطاع العام:

– العمل على وضع السياسات الخاصة بالسياحة البيئية، والمكونة من مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات تضعها الهيئة العليا للسياحة بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالنشاط السياحي والبيئي، وذلك لتنظيم كامل العمليات السياحية من تنبؤ وتخطيط وإدارة ورقابة وتقييم ومراجعة؛

– العمل على خلق توازن بين الأنشطة السياحية والبيئية بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق الجذب السياحي؛

– دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية حيث تتم الدراسة لأي مشروع سياحي وتقييم آثاره على البيئة قبل الترخيص لذلك المشروع ووضع التوصيات المتعلقة بالمحافظة على البيئة، خاصة بالنسبة للمشاريع التي تقام في الأماكن التراثية؛

– التوعية البيئية لكافة شرائح المجتمع من خلال كافة وسائل الإعلام المقروء والمرئية والمسموعة.

2.3.3 القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص الداعم الأساسي لتفعيل السياحة والحفاظ على البيئة لأي دولة، ليس فقط بمشاركته بمشروعاته التنموية بل بنشر الوعي السياحي من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات واللقاءات التي تثري هذا النشاط. ويتمثل دوره في دعم نشاطات السياحة البيئية في الآتي:

– توفير البنية اللازمة لتنمية وتطور السياحة البيئية، والمتمثلة في إنشاء الفنادق والمطاعم والنزل والملاهي والمرافق الخاصة بالنشاطات الرياضية، كالرياضة المائية، وتسلق الجبال، والتزلج على الرمال، والمخيمات الصيفية، والشتوية، وتنظيم الرحلات الجماعية للمناطق التاريخية والأثرية والمناطق الطبيعية، وتوفير المكتبات والبرامج الخاصة في الفنادق، وتخصيص أماكن بالمشاريع للعائلات وتوفير كافة الخدمات المساندة؛

– التركيز على توظيف العمالة الوطنية في كافة المشاريع التي تتعلق بالسياحة البيئية، والعمل على تعليمهم وتدريبهم بما يتلاءم مع هذا النوع من السياحة؛

– التفاوض مع الشركات الأجنبية في مجال السياحة البيئية وأهمية الاستعانة بالاستشاريين المتخصصين في هذا المجال بما يحافظ على حقوق المستثمر الوطني في تلك التعاقدات؛

– التركيز على تنويع المستويات في مشروعات السياحة البيئية حتى يمكن لجميع فئات المواطنين والمقيمين ارتياد هذه المشروعات؛

– اهتمام الجهات التدريبية بتنويع أماكن عقد الدورات التدريبية واستغلال هذه الدورات لتعريف المواطنين بمقومات السياحة البيئية.

4. السياحة الحموية كأسلوب لترقية السياحة البيئية في الجزائر

تشكل الحمامات المعدنية ومراكز التداوي بالمياه، أو بالرمال أو باستخدام المناخ عموما، من الممارسات الشائعة في الجزائر، والتي تلقى تجاوبا وإقبالا كبيرا من قبل المواطنين، وذلك بالرغم من العديد من المشكلات والعراقيل التي يواجهها السياح أو المستثمرون على حد سواء، والتي تعمل الجزائر لتجنبها وتقليصها إلى أدنى درجة، من أجل ترقية وتطوير شعبة السياحة الحموية بها.

1.4 الإمكانات الحموية في الجزائر: تزخر الجزائر بقدرات ومؤهلات حموية معتبرة موزعة عبر التراب الوطني، ولا يزال جزء كبير من هذه المؤهلات على حالته الطبيعية وغير مستغل حاليا، وتتسم بالعديد من المميزات والخصائص العلاجية الحموية، حيث تمثل هذه الإمكانات قاعدة متينة لتطوير السياحة الحموية بشقيها العلاجي والترفيهي، والتي تسمح للجزائر بالتنافسية مستقبلا في السوق السياحي العربي والعالمي، بالإضافة إلى أن هذه المؤهلات تشكل فرصا معتبرة للاستثمار وخلق فرص العمل.

وقد توصلت عملية تحيين المعطيات الخاصة بالحصيلة الحموية عبر التراب الوطني إلى تحديد 282 منبع حموي، من بينها 100 منبع ذات الأولوية والمؤهلة للاستغلال عن طريق إنجاز مشاريع حموية جديدة، من بينها 30 منبع مشتغل بطريقة تقليدية، يشكل أولوية للاستثمار نظرا للخصائص العلاجية لمياهها. بالإضافة إلى المنابع المستغلة والممنوحة في إطار عقود الامتياز واستغلال المياه الحموية[35] ؛ويظهر الجدول التالي تصنيف المنابع الحموية في الجزائر:

الجدول رقم (01): تصنيف المنابع الحموية في الجزائر

معيار التصنيف	خصائص المنبع	عدد المنابع الحموية
حسب التدفق	تدفق قوي (يفوق 10 لتر/ثا)	98
	تدفق متوسط (بين 05 و10 لتر/ثا)	48
	تدفق ضعيف (أقل من 05 لتر/ثا)	136
المجموع		282
وفقا لدرجة الحرارة	مياه حارة ما يفوق 50°	80
	مياه متوسطة الحرارة (من 35° إلى 50°)	81
	مياه دافئة (من 20° إلى 35°)	102
	مياه باردة أقل من 20°	19
المجموع		282
وفقا للخصائص الكيميائية	كلور وصوديوم	93
	كلور وكلس	42
	بيكاربونات الصوديوم	22
	سولفات وكلس	51
	سولفات وصوديوم	17
	بيكاربونات الكلس	51
	بيكاربونات المغنزيوم	06
المجموع		282

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على "القدرات الحموية" على الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)

من خلال معطيات الجدول السابق يظهر الزخم الكبير الذي تتميز بها الجزائر من ناحية المنابع الحموية التي يمكن استغلالها ضمن السياحة الحموية، دون إهمال العديد من المنابع التي لا تزال في

شكل خام ولم تستغل بعد لا تقليديا ولا بطرق حديثة، دون إهمال العلاج بطرق أخرى كالرمال والذي لا يزال غير محصور في الجزائر، وغير محدد المناطق بشكل دقيق، وتشكل الصحراء 80% من مساحة الجزائر الإجمالية مما يمنح فرصة ضخمة لاستغلال الأقاليم التي تقع ضمن المناطق السكنية أو القريبة منها، مما يمكن استغلالها في وضع المشاريع التي تستفيد من الرمال كأسلوب علاجي، يدخل ضمن منتجات السياحة العلاجية ككل، في الجزائر.

2.4 تطور الطاقة الإيوائية الحموية في الجزائر: تضم الحظيرة الفندقية في الجزائر العديد من مؤسسات الإيواء التي تتوزع حسب طبيعة السياحة أو المنطقة التي تقام بها، وتشهد هذه الحظيرة تجديدا مستمرا بين مشاريع جديدة تنطلق، مشاريع في إطار الإنجاز، ومؤسسات تتوقف عن العمل تماما، وفقا لذلك تظهر الأشكال التالية تطور عدد الفنادق والأسرة في الجزائر خلال الفترة 2012-2018.

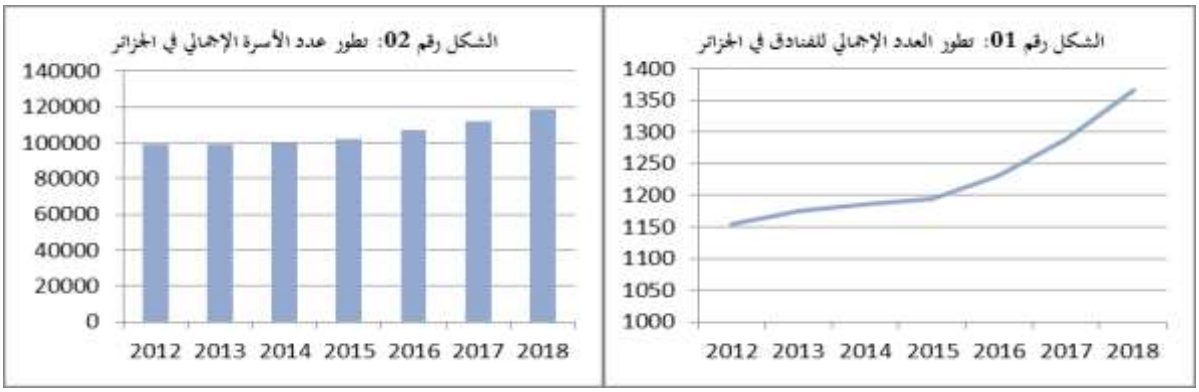

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الملحق رقم 01

يبين الشكلين 01 و02 التطور الواضح في المجموع الإجمالي لهياكل الإيواء والاستقبال في الجزائر خلال فترة الدراسة، أين انتقل عددها من 1155 فندقا بـ 98804 سرير سنة 2012، إلى 1366 فندقا بـ 119155 سريرا سنة 2018، أي بنسبة نمو قاربت 18.27% للفنادق و20.60% للأسرة، وهو ما يعد منخفضا عموما بالمقارنة مع الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تملكها الجزائر، والتي تستلزم عملية استغلالها كعامل جذب للسياح الداخليين أو الأجانب تزويدها وتدعيمها بهياكل استقبال وإيواء تتماشى مع حجم الطلب المتزايد، مما يشكل نقطة قوة من ناحية استقطاب السياح، كما يسمح بتقديم أسعار تنافسية لهذه الفنادق تتماشى مع القدرة الشرائية للسياح خاصة الداخليين، وذلك تجنبا لهروبهم نحو دول أخرى كتونس، التي توفر فنادق بخدمات أفضل وبأسعار أقل؛

ويتم تصنيف المؤسسات الفندقية في الجزائر وفقا لعدة معايير منها الطابع القانوني أين تصنف إلى عام وخاص ومختلط، وتصنف حسب طابعها أيضا، كما هو موضح في الملحق رقم 01، والتي تبين معطياته المترجمة في الأشكال التالية، تطور الطاقة الإيوائية لشعبة السياحة الحموية في الجزائر كما يلي:

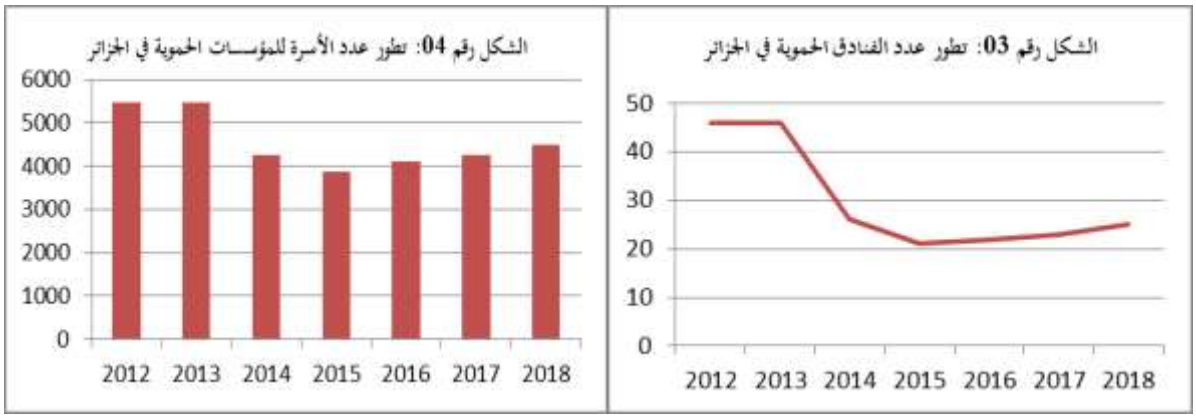

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الملحق رقم 01

وعلى خلاف الملاحظ في العدد الإجمالي للفنادق في الجزائر الذي يعرف تطورا سنويا، تشهد الفنادق ومؤسسات الإيواء التي تختص بالسياحة الحموية تراجعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث سجل 46 فندقا بـ 5476 سريرا سنتي 2012 و2013، لينخفض هذا العدد بنسبة كبيرة سنة 2014، حيث وصل إلى 26 فندقا بطاقة استيعابية قدرت بـ 4259 سريرا، ليعود للارتفاع بصفة ضئيلة جدا ابتداء من سنة 2016، ليصل إلى حدود 25 فندقا حمويا بطاقة استيعابية مقدرة بـ 4502 سريرا سنة 2018. أي أنه خلال 07 سنوات انخفضت عدد المؤسسات الفندقية الحموية بمعدل 45.65% في حين تراجعت الطاقة الإيوائية بـ 17.30%. ويرجع ذلك إلى غلق العديد من الفنادق التي لا تراعي المعايير الموضوعة، أو حصول حالات إفلاس بالنسبة للعديد منها بسبب سوء التسيير، أو تراجع عدد المقيمين في بعض المناطق الأخرى، مما يؤثر على العدد الإجمالي لها. لكن ما يلاحظ إعادة هيكلة بعض المؤسسات، خصوصا التي تتبع للقطاع العام، والتي تم دمجها أو إعادة ترتيبها بطريقة تحافظ على الطاقة الإيوائية متمثلة في عدد الأسرة، مع الحفاظ على استقرار عدد الفنادق العملية فعلا؛

ووفقا لما سبق يظهر أن القطاع الحموي في الجزائر يعاني بصفة كبيرة من نقص فادح في هياكل الإيواء التابعة لشعبة السياحة الحموية، حيث أن يعد عدد الفنادق المتوفرة ضئيلا جدا مقارنة بالطلب على هذا النوع من السياحة، ومقارنة بالإمكانيات المتاحة أمام الجزائر للاستثمار في المنابع المعدنية. وهو ما أثر كثيرا على مستويات السياحة في المناطق الزاخرة بهذه الينابيع، فيسجل اضطرار العديد من السياح الداخليين إلى التنقل إلى ولايات مجاورة لمنطقة الحمام المعدني من أجل الإقامة، بسبب غيابها أو قلتها في المنطقة الأصلية. وتأكيدا لهذا النقص، يظهر الشكل التالي نسبة الفنادق الحموية من إجمالي الحضيرة الفندقية في الجزائر:

الشكل رقم (05): توزيع الفنادق في الجزائر حسب الطابع الشكل رقم 06: توزيع الطاقة الإيوائية في الجزائر حسب الطابع

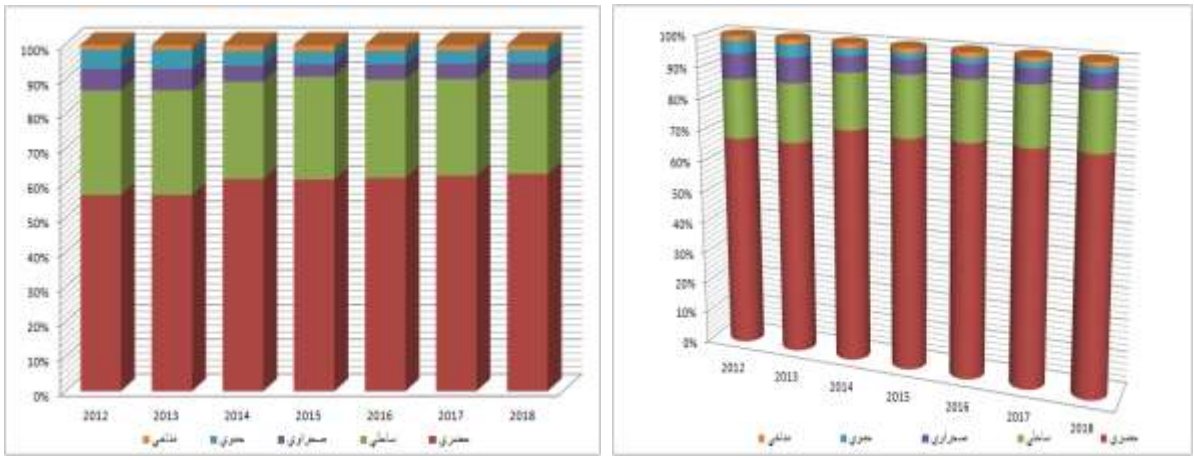

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الملحق رقم 01

يوضح الشكل رقم 05 أن نسبة الفنادق والمؤسسات الحموية لا تمثل أكثر من 02% من مجمل الحضيرة الفندقية في الجزائر، وذلك تقريبا طيلة فترة الدراسة، بعد أن كانت تمثل حوالي 40% سنتي 2012 و2013، وفي مقابل ذلك تشكل الطاقة الإيوائية للقطاع الحموي نسبة 40% تقريبا من حجم الأسرة لإجمالي الفنادق ومؤسسات الإيواء المسجلة على مستوى القطر الجزائري، وذلك بعد أن وصلت إلى حدود 40% سنتي 2012 و2013. وهو ما يؤكد على تفضيل العديد من المستثمرين، وحتى القطاع الخاص لإقامة الفنادق بكل أنواعها وأشكالها في المناطق الحضرية والساحلية عموما، مع إهمال شعبة هامة وذات فرص سانحة كثيرة في هذا المجال، وهي السياحة الحموية، إلى جانب كل من السياحة الصحراوية والمناخية، أين تشكل كل منها أضعف مساهمة في الطاقة الإيوائية للحضيرة الفندقية في الجزائر. ويعود ذلك غالبا إلى نقص التحفيز لدى هؤلاء المستثمرين بالمغامرة والمخاطرة في إقامة فنادق قد لا تحقق المردودية اللازمة، وهو ما لا يتماشى مع ما يعكسه المجتمع الجزائري من إقباله الكبير، أو المقبول عموما، نحو الحمامات المعدنية سواء للتداوي أو الاسترخاء. كما تمثل غياب العناصر المادية كالطرقات، والنقل، وشبكات الاتصال عائقا كبيرا أمام الراغبين في توسيع نشاطهم إلى هذا المجال، حيث أن العوامل الطبيعية فقط لا تشكل عامل جذب للاستثمارات، وإنما يجب دعمها بعوامل مادية أخرى تعد من أهم الأولويات في استقطاب الأموال، وحتى اليد العاملة، وهو ما يفسر الإقبال الأكبر على المناطق الحضرية والساحلية، مقارنة بباقي المناطق.

3.4 واقع النشاط الفعلي للسياحة الحموية في الجزائر: يظهر من خلال ما يلي المعطيات الخاصة بالنشاط الحموي في الجزائر، وما تم تحقيقه فعلا في أرض الواقع.

تشير الأرقام الموضحة في الجدول رقم 02 أنه تم إحصاء 202 منبع حموي في الجزائر، لترتفع إلى 282 ابتداء من سنة 2015 بعد عملية الحصر الجديدة، كما يظهر أن عدد عقود الامتياز الممنوحة لاستغلال هذه المنابع الحموية تظل منخفضة نوعا ما بالرغم من التطور السنوي الذي تسجله هذه الامتيازات، فانتقلت من 37 عقد امتياز ممنوح سنة 2012 إلى 79 عقدا ممنوحا سنة 2018، بتسجيل

أكثر من ضعف العدد السابق. لكن نسبة استغلال المنابع الحموية لا تزال ضعيفة، فلم تمثل المنابع المستغلة سوى 18% من مجموع المنابع التي تم إحصائها سنة 2012، لتصل النسبة إلى 28% سنة 2018. وهو ما يجعل من باقي المنابع فرصة كبيرة أمام فتح المجال للاستثمارات والسياحة في نفس الوقت، مما يجعلها نقطة قوة تقدم إيرادات كبيرة للاقتصاد الجزائري عن طريق السياحة الحموية إذا ما تم استغلالها بطريقة فعالة ومثلى.

الجدول رقم (02): النشاط الحموي في الجزائر خلال الفترة 2012-2018

	العدد		المؤسسات الناشطة			
			مركب حموي		مركز العلاج بمياه البحر	
	المنابع الحموية	منح استغلال المياه الحموية	عام	خاص	عام	خاص
2012	202	37	08	07	01	01
2013	202	47	08	07	01	01
2014	202	48	08	07	01	01
2015	282	55	08	10	01	01
2016	282	62	08	13	01	01
2017	282	74	08	13	02	01
2018	282	79	08	15	02	01

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، "إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية لسنة 2013، 2014، 2018"، ص 30، 35، 19 على الترتيب.

كما يوضح الجدول أن المؤسسات الناشطة في القطاع الحموي، تتراوح بين المركبات الحموية وبين مراكز العلاج بمياه البحر، مع استبعاد المؤسسات التي تقدم فقط خدمات الإيواء في هذه المناطق من الإحصائيات، وتم الاحتفاظ بالمؤسسات التي تقدم خدمة علاجية مباشرة بالمياه المعدنية، ويسجل من خلال الأرقام أن القطاع العام يشرف على 08 مركبات حموية دون تسجيل أي زيادة في عددها طيلة فترة الدراسة، وفي مقابل ذلك انتقلت المركبات الحموية التابعة للقطاع الخاص من 07 مركبات طيلة الفترة 2012-2014 إلى 10 مركبات سنة 2015 ثم 13 مركبا سنة 2016 لتستقر عند هذا العدد إلى غاية نهاية 2018، وقد يفسر ذلك بالإمكانيات الضخمة التي يتطلبها إقامة هذا النوع من المركبات في مقابل المخاطر التي يواجهها والعوائد المحققة من ذلك، مما يجعل زيادة المركبات الحموية محصورة في مناطق محددة فقط ويحد من تنوعها، وهو نفس ما تسجله مراكز المعالجة لمياه البحر التي تتطلب أن تقام المشاريع على مقربة من الساحل؛

ويختلف المقبلون على هذه المراكز بين الداخليين والأجانب عبر كامل فصول السنة، حيث تتميز السياحة الحموية بعدم حصرها بموسم واحد فقط، وإنما ممارستها والاستفادة منها طيلة أشهر السنة. ويظهر الشكل التالي نسب التردد على الحمامات المعدنية في الجزائر خلال الفترة 2012-2018:

الشكل رقم (07): توزيع المستفيدين من خدمات العلاج بالمياه المعدنية في الجزائر

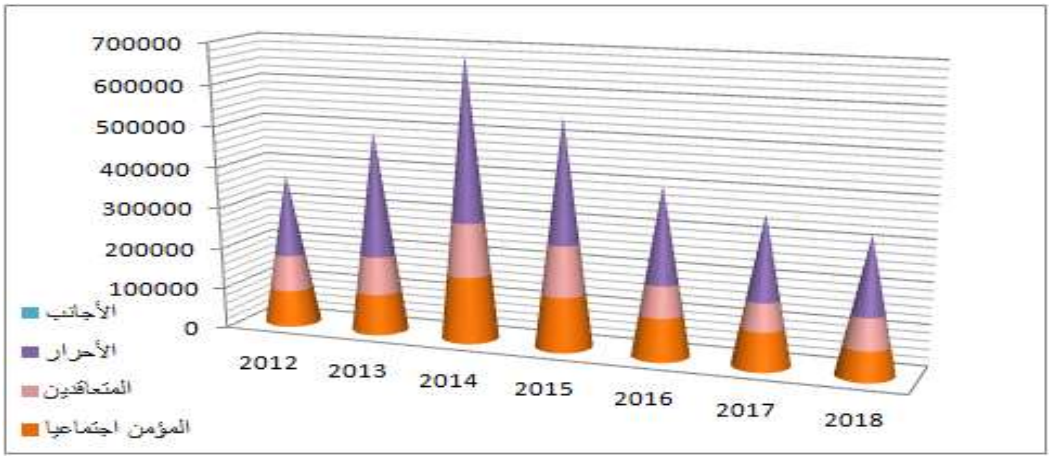

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الملحق رقم 02.

يتوزع المستفيدون من العلاج بالمياه المعدنية في الجزائر بين المؤمنين اجتماعيا والمتعاقدين، والأحرار وكذلك الأجانب، ويلاحظ أن عدد المستفيدين من هذه الخدمات قد ارتفع بين سنتي 2012 و2014 بالرغم من تراجع في عدد مؤسسات الإيواء والفنادق الحموية خلال نفس الفترة، إلا أن الزيادة التي عرفتها عدد الفنادق لاحقا، لم تؤثر على عدد المعالجين بالمياه المعدنية، حيث على العكس من ذلك يشهد عدد المتعالجين بها تراجعا كبيرا منذ سنة 2014 إلى غاية 2018. وقد يعود ذلك إلى مستوى الأسعار التي تفرضها المركبات الحموية ومراكز العلاج بمياه البحر، والتي غالبا ما تكون مرتفعة بالمقارنة مع القدرة الشرائية للجزائيين، مما جعل العديد منهم يفضلون التوجه نحو حمامات معدنية أخرى تقدم نفس الخدمات بأسعار أقل لأنها تحوي على خدمات أقل ولا وجود للإيواء، وهو ما يدفعهم للاختيار بين الذهاب والعودة في نفس اليوم، أو الاستفادة من خدمة العلاج في حمام معدني ثم التوجه للإقامة في فندق آخر في نفس المنطقة أو حتى في ولاية أخرى تماما. كما تحمل هذه المحطات والمراكز سمعة دائمة بضرورة الحجز المسبق وبنسبة الإشغال التام لغرفها، مما يجعل السياح الداخليين يرسمون فكرة مسبقة عن ذلك، ولا يتوجهون إلى هذه المحطات والمراكز خشية عدم توفر مكان لهم.

كما يلاحظ أيضا من الشكل رقم 07 أن أكبر نسبة من المستفيدين من خدمات المعالجة بالمياه المعدنية على مستوى المحطات والمراكز الحموية هم الأحرار، أي الذين يقصدون بصفة شخصية وليس تحت أي غطاء، يليها في ذلك فئة المتعاقدين وفئة المؤمنين اجتماعيا بصفة متقاربة، حيث تعقد الخدمات الاجتماعية التابعة للعديد من القطاعات اتفاقيات بصفة مستمرة من أجل مستخدميها مع هذا النوع من المراكز في مقابل المساهمة في دفع المستحقات، كما يدخل العلاج ضمن بعض التعويضات الخاصة بالأمراض المزمنة، مما يحفز المؤمنين اجتماعيا على التوجه نحوها، على أن تتحمل التأمينات جزء مع الفرد في دفع التكاليف.

5. خاتمة:

تعتبر السياحة البيئية بمثابة جسر عابر لتحقيق مفهوم التنمية السياحية لأنها تقوم في الأساس الأول على صيانة الطبيعة والموارد البيئية والتراث الثقافي، فهي تعمل على النهوض بقطاع السياحة

وإنعاشه وفي نفس الوقت تحافظ على أصالة وتراث وموارد البلد وذلك هو المفهوم الحقيقي للتنمية السياحية. ونظرا لكون بلدنا الجزائر يتمتع بكنوز بيئية معتبرة فإنه يمكن له أن يجعل هذا النوع من السياحة مخرجا له في حل الكثير من المشاكل باعتبارها مصدرا سريعا وهاما للدخل. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج هي:

– تتميز البيئة الجزائرية بالتنوع والثراء وهي بذلك تمتلك المكون الأساسي لقيام سياحة بيئية مميزة غير أنها بعيدة كل البعد عن تحقيق ذلك؛

– تعتبر السياحة البيئية أداة جيدة لدمج ثقافات الشعوب وتدعيم التفاهم والتواصل بينهم والاهتمام بالتراث الحضاري والتعرف على القيم الثقافية؛

– رغم حملات التوعية والجهود المبذولة في الحفاظ على البيئة تبقى درجة الوعي غير كافية ولازالت الأضرار تلحق بالبيئة والتي هي من فعل الإنسان؛

– تلعب السياحة البيئية دور كبير في تحقيق التنمية السياحية كما تساهم هذه الأخيرة في توفير الدعم والمساندة لها وإعادة تنظيمها وتجميلها؛

– تكمن التنمية السياحية الحقيقية والفعلية في المحافظة على البيئة وحمايتها من أي أثر سلبي ومراعاة التنوع البيولوجي والحيوي؛

– تتطلب عملية التنمية السياحية الإلمام بمختلف الاتجاهات الأساسية لها وتكاثف جهود القطاع العام والخاص في إرساء قواعدها؛

–السياحة البيئية هي السبيل نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة لعلاقتها المتوازنة بين تنمية السياحة وحماية البيئة وإحياء الثقافة.

– من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا إبداء الاقتراحات التالية:

– العمل على نشر الثقافة البيئية فضلا عن الثقافية السياحية واتخاذ الحكومات إجراءات صارمة تجاه من يتعرض بالضرر للبيئة؛

– ضرورة إدخال مفهوم السياحة البيئية كمادة ضمن المقررات الدراسية لتكوين النشئ الجديد على حماية البيئة منذ الصغر؛

– توفير الدعم المادي اللازم والإمكانات البشرية المؤهلة لدعم ومساندة السياحة البيئية وإنجاحها؛

– العمل على إشراك السكان المحليين في عملية التنمية السياحية وحماية البيئة باعتبارهم قوة فاعلة في المساعدة على تطبيق البرامج والخطط وتحقيق الأهداف المنشودة؛

– تحفيز وتشجيع الاستثمار في المجال السياحي بما يدعم مستوى الخدمات وينعش اقتصاد المناطق السياحية دون الإضرار بالبيئة الطبيعية وسكانها؛

– التأكيد على ضرورة جعل الدراسات البيئية عنصرا من عناصر أي مشروع سياحي لأنها تمثل الاعتبار الأول الذي يجب أن يأخذ في الحسبان لإنجاح المشاريع السياحية؛

– صياغة استراتيجية واضحة حول السياحة الحموية، العلاجية والترفيهية وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030.

– تشخيص عناصر القوة/الضعف، الفرص/التهديدات للسياحة الحموية.

– تحديد الأهداف، التوجهات والمحاور الاستراتيجية.

– اقتراح برنامج عمل لتنمية السياحة الحموية، وفقا لسيناريوهات استراتيجية تطويرية للشعبة الحموية على المدى القصير (2016–2020)، المتوسط (2021–2025) والبعيد (2026–2030).

– ترجمة الأولويات والأهداف التي وضعت في مخطط تنمية السياحة الحموية في الجزائر في شكل أهداف أبسط واقعية ومرتبطة بفترة محددة، وفقا لجدول زمني واضح تلتزم الأطراف المتعلقة بتحقيقه بمراعاتها دون تأخير.

– تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في السياحة الحموية، من خلال توفير البنى التحتية اللازمة كالطرقات ووسائل النقل والاتصال، وشبكات الهاتف النقال والثابت؛

– مضاعفة الترويج للحمامات المعدنية ومناطق السياحة الحموية الأخرى، في إطار استراتيجية وطنية شاملة تعمل على التسويق السياحي، سواء بالنسبة للسياح الداخليين، أو كتسويقها كمنتج يشكل عامل جذب للسياح الأجانب.

– مشاركة القطاع العام والخاص في بناء وتشييد الهياكل المرتبطة بالسياحة الحموية والعلاجية؛

– المراقبة الدورية للمنتجعات ومصحات العلاج الحموي، بكل أنواعه وأشكاله، من الناحية الطبية؛

– تكوين وتأهيل العمال والمشرفين على هياكل الإقامة والعلاج في المناطق التي تنتشر فيها السياحة الحموية على طرق التعامل المختلف مع السياح باختلاف ألسنتهم، أعمارهم، وهدفهم من الزيارة.

5. الإحالات والمراجع:

[1]– محمد العطا عمر: "صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية"، الندوة العلمية " أثر الأعمال الإرهابية على السياحة "، مركز الدراسات والبحوث قسم الندوات واللقاءات، دمشق، 2010، ص ص: 7–8.

[2]– مسكين عبد الحفيظ: "دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص ص: 02–03.

[3]– خالد كواش: "أثر اتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر"، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر، يومي 13 /14 نوفمبر 2006، ص: 02.

[4]– سياحة بيئية، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الموقع الالكتروني: سياحة_بيئية /ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ الاطلاع: 2021/10/14.

[5]– مرزوق عايد القعيد، السياحة البيئية في الأردن والسبل الكفيلة لتنميتها، المؤتمر العلمي الرابع حول: الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلاديفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، يومي 15 / 16– 03–2005، ص 05.

[6]– نبيل دبور: "مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز أنقرة، 2004، ص: 17.

[7]– نفس المرجع، ص: 17.

[8]– محاضرة على الموقع الالكتروني: *faculty.ksu.edu.sa/11680/AgEc%20423/*، تاريخ الاطلاع: 2021/10/14، ص ص: 05-06.

[9]– مرزوق عايد القعيد: "مرجع سابق"، ص: 06.

[10]– نفس المرجع، ص 06.

[11] وزارة السياحة: "السياحة البيئية هدية الخالق"، اليمن، على الموقع الالكتروني:-*www.yementourism.com/download/eco-tourism-ar.pdf*، تاريخ الاطلاع: 2021/10/16، ص: 02.

12- خان أحلام، زاوي صورية: "السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد السابع، جوان 2010، ص: 232.

13- محمد إبراهيم محمد إبراهيم: "المنتدى البيئي السياحة البيئية، يوم البيئة العالمي يونيو 2006"، وزارة الدولة لشؤون البيئة، مصر، ص: 10.

14- على الموقع الالكتروني: المحاضرة/faculty.ksu.edu.sa/11680/AgEc%20423، مرجع سابق، ص: 06.

15- مرزوق عايد القعيد: "مرجع سابق"، ص ص: 08-09.

16- الطيب داودي، دلال بن طبي، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، يومي 10/09 مارس 2010، ص 13.

17- محمد إبراهيم محمد إبراهيم، المنتدى البيئي المحميات الطبيعية في مصر، يوم البيئة العالمي يونيو 2006، وزارة الدولة لشؤون البيئة، مصر، ص: 03.

18- صليحة عشي: "الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2011/2010، ص: 238.

19- نفس المرجع، ص ص: 238-239.

20- خالد بن حسين الشهراني وآخرون: "الدليل الفني "النزل البيئية"، الهيئة العامة للسياحة والآثار، السعودية، ص ص: 09-11.

21- وزارة السياحة: "مرجع سابق"، ص ص: 05-06.

22- نفس المرجع ص ص: 07-10.

23- خان أحلام، زاوي صورية: "مرجع سابق"، ص ص: 232-233.

24- نفس المرجع ص 233.

25- مسكين عبد الحفيظ: "مرجع سابق"، ص: 103.

26- بزة صالح: "تنمية السوق السياحية بالجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2005-2006، ص: 41.

27- خان أحلام، زاوي صورية: "مرجع سابق"، ص ص: 236-238.

28- القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية، العدد 11، المؤرخ في 2003/02/19، ص ص: 6 - 7.

29- عمران إسماعيل، التنمية السياحية والتداعيات البيئية، على الموقع الالكتروني: www.tanmia.ma/article.php3?id_article...lang، تاريخ الاطلاع: 2021/10/18.

30- محمد إبراهيم محمد إبراهيم، المنتدى البيئي السياحة البيئية، مرجع سابق، ص: 06.

31- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد السابع جوان 2010، ص: 195.

32- أزاد محمد أمين النقشبندي، التنمية السياحية وأثرها على صيانة البيئة الطبيعية، على الموقع الالكتروني: السياحة ‹ السياسة السياحية ‹ ... ‹ www.abhatoo.net.ma، تاريخ الاطلاع: 2012/10/18.

33- خان أحلام، زاوي صورية، مرجع سابق، ص ص: 239-241.

34- عايد راضي خنفر، إياد عبد الإله خنفر، تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي، بحوث بيئية، جامعة أسيوط، المجلد 09، العدد 02، أكتوبر 2006، ص ص: 61-62.

35 "القدرات الحموية"، على الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، على الرابط: www.mta.gov.dz، أطلع عليه يوم 2021/11/01 على الساعة 11.02.